

Distr.: General
25 April 2022
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البند 152 من جدول الأعمال
تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد
لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

أداء الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021
والميزانية المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه
2023 لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في
جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

937 711 700 دولار	اعتمادات الفترة 2021/2020
936 317 800 دولار	نفقات الفترة 2021/2020
1 393 900 دولار	الرصيد الحر للفترة 2021/2020
1 036 595 600 دولار	اعتمادات الفترة 2022/2021
1 036 557 100 دولار	النفقات المتوقعة للفترة 2022/2021 ^(أ)
38 500 دولار	النقص المتوقع في الإنفاق للفترة 2022/2021
1 087 084 900	المبلغ الذي يقترح الأمين العام اعتماده للفترة 2023/2022
(4 722 200 دولار)	التعديل الذي توصي به اللجنة الاستشارية للفترة 2023/2022
1 082 362 700 دولار	توصية اللجنة الاستشارية للفترة 2023/2022

(أ) التقديرات في 31 آذار/مارس 2022.



أولا - مقدمة

1 - أثناء نظر اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (A/76/572 و A/76/708 (نص مسبق))، اجتمعت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بممثلين عن الأمين العام قدموا لها معلومات وإيضاحات إضافية، اختتموها برود خطية وردت في 14 نيسان/أبريل 2022. ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام في تقريرها (A/76/760) وعلى تلك المتعلقة باستنتاجات مجلس مراجعي الحسابات وتوصياته بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 في تقريرها ذي الصلة (A/76/735).

ثانيا - تقرير أداء الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021

2 - اعتمدت الجمعية العامة بموجب قرارها 284/74 ومقررها 571/74 مبلغا إجماليه 937 711 700 دولار (صافيه 922 843 400 دولار) للإنفاق على البعثة خلال الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021. وبلغ مجموع النفقات خلال الفترة ما إجماليه 936 317 800 دولار (صافيه 920 602 700 دولار)، أي ما يعكس معدل تنفيذ للميزانية قدره 99,9 في المائة. ويمثل الرصيد الحر الناشئ عن ذلك، الذي بلغ إجماليه 1 393 900 دولار، 0,1 في المائة من المستوى الإجمالي للموارد التي اعتمدت للفترة المالية.

3 - ويعكس الرصيد الحر البالغ 1 393 900 دولار من المستوى العام للموارد المعتمدة للفترة 2021/2020 انخفاضا في النفقات عما هو مدرج في الميزانية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (11 606 300 دولار، أو 2,4 في المائة) وبند الموظفين المدنيين (5 162 100 دولار، أو 2,4 في المائة)، يقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية (15 374 500 دولار، أو 6,3 في المائة). وترد في الفرع ثالثا - باء من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية البعثة للفترة 2021/2020 (A/76/575) معلومات موجزة عن إعادة توزيع الموارد (15 418 400 دولار، أو 1,6 في المائة) من المجموعتين الأولى والثانية إلى المجموعة الثالثة. ويرد تحليل مفصل للفروق في الفرع الرابع من ذلك التقرير.

4 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الالتزامات غير المصفاة بلغت 185 924 500 دولار حتى 30 حزيران/يونيه 2021، مقابل 159 475 000 دولار حتى 30 حزيران/يونيه 2020. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مستوى الالتزامات غير المصفاة ارتفع بمقدار 26 449 500 دولار، أو 16,6 في المائة، بالنسبة للفترة 2021/2020، مقارنة بالفترة المالية 2020/2019.

المسائل المتعلقة بتقرير مجلس مراجعي الحسابات

5 - ضمن سياق النظر في تقارير الأمين العام عن تمويل البعثة، كان معروضا على اللجنة الاستشارية أيضا تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2021 (A/76/5 (Vol. II)). وقدم المجلس ملاحظات وتوصيات تتعلق ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق بما يلي: (أ) أوجه القصور في إدارة المخزون (عدم تحديد مستويات المخزونات؛ وعدم الإعلان عن

المخزون المتقادم كفائض؛ واقتناء أصناف جديدة موجودة أصلاً في المخزون)؛ (ب) استمرار أوجه القصور في إدارة الوقود ((المرجع نفسه، الفقرات 130 و 134 و 136-138)؛ وانظر الفقرتين 35 و 36 أدناه). وتتفق اللجنة الاستشارية مع توصيات مجلس مراجعي الحسابات وتأمل أن تُنفَّذ التوصيات في الوقت المناسب.

ثالثاً - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

6 - فيما يتعلق بالنفقات الحالية والمتوقعة للفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن النفقات بلغت 840 308 000 دولار حتى 31 آذار/مارس 2022. وفي نهاية الفترة المالية الحالية، من المتوقع أن يبلغ مجموع النفقات 1 036 557 100 دولار مقابل اعتمادات قدرها 1 036 595 600 دولار، ليكون هناك نقص في الإنفاق قدره 38 500 دولار.

7 - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع المبالغ التي قُيِّمت على الدول الأعضاء كأندية مقررّة فيما يتعلق بالبعثة منذ إنشائها قد وصل حتى 7 آذار/مارس 2022 إلى مبلغ قدره 7 460 199 000 دولار. وبلغت المدفوعات المقبوضة حتى ذلك التاريخ نفسه 7 032 838 000 دولار، وبالتالي هناك رصيد غير مسدد بمبلغ 427 361 000 دولار. وتشير المعلومات المستكملة التي تلقتها اللجنة، عند الاستفسار، إلى أن الاشتراكات المقررة غير المسددة للبعثة كانت تبلغ 358 436 500 دولار في 1 نيسان/أبريل 2022. وحتى 7 آذار/مارس 2022، كان الرصيد النقدي المتاح للبعثة يبلغ 364 547 000 دولار، وهو مبلغ يكفي لتغطية الاحتياطي التشغيلي لثلاثة أشهر الذي يكفي 152 757 000 دولار (وهو ما لا يشمل المبالغ المسددة إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة). وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة حتت بشكل متكرر جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية في حينها وبالكامل ودون شروط، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

8 - وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه قد جرت تسوية مطالبات متعلقة بسداد تكاليف القوات وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات حتى شهر أيلول/سبتمبر 2021، ليتبقى بذلك رصيد غير مسددين بمبلغ 54 523 000 دولار ومبلغ 42 652 000 دولار، على التوالي، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. وفيما يتعلق بتعويضات الوفاة والعجز، سُدِّد حتى 28 شباط/فبراير 2022 مبلغ 6 863 000 دولار لتسوية 186 مطالبة منذ إنشاء البعثة، وهناك 18 مطالبة لم يُبَيِّت فيها بعد. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تسوّى جميع المطالبات المتبقية بسرعة.

رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023

ألف - الولاية وافتراضات التخطيط

9 - أنشئت ولاية البعثة بموجب قرار مجلس الأمن 2149 (2014)، وكان أحدث تمديد لها بموجب القرار 2605 (2021) حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وفي القرار نفسه، أدرج المجلس مهام معززة وموسّعة للبعثة (انظر A/76/708، الفقرة 5). ويرد موجز لافتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

الخاصة بالبعثة للفترة 2022/2023 في الفرع أولاً-باء من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للبعثة لتلك الفترة (A/76/708).

الدعم الانتخابي

10 - يشير مقترح الميزانية إلى أنه على ضوء الدروس المستفادة من الانتخابات الرئاسية التي جرت في 27 كانون الأول/ديسمبر 2020 والجولات المتعددة للانتخابات التشريعية التي جرت في عام 2021، ستواصل البعثة تقديم الدعم المتكامل للسلطة الوطنية للانتخابات استعداداً للانتخابات المحلية على مستويي البلديات والمناطق، حيث يُتَوَقَّع إجراء الجولتين الأولى والثانية من الانتخابات المحلية في أيلول/سبتمبر 2022 وكانون الثاني/يناير 2023، على التوالي (المرجع نفسه، الفقرة 8). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن السلطة الوطنية للانتخابات تواجه تأخيراً لمدة سَنَةِ أشهر في بدء العمليات، وهو ما يعزى أساساً إلى عدم توافر الموارد المالية. ونتيجة لذلك، أعلنت السلطة في آذار/مارس 2022 أنها تعمل على وضع جدول زمني منفتح يتم بموجبه تأجيل الانتخابات المحلية لبضعة أشهر، على أن تظل مع ذلك خطط إجراء التصويت خلال العامين التقويميين 2022 و 2023 قائمة. وستعدّل البعثة تخطيطها وفقاً لذلك لتوفير الدعم التقني واللوجستي والتشغيلي والأمني المطلوب بموجب قرار مجلس الأمن 2605 (2021).

11 - وفيما يتعلق بالقدرة البشرية المتاحة عن طريق ملاك موظفي دائرة الشؤون الانتخابية للبعثة بعد فترة الميزانية 2022/2023، أُبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسارها، بأنه متوقع من البعثة أن تقدّم الدعم للدورة الانتخابية بأكملها، وهو ما يشمل مراحل ما قبل الانتخابات والانتخابات وما بعد الانتخابات، ولمختلف جولات التصويت. وبعد الفترة الانتخابية الممتدة خلال الفترة 2022-2023، كان من المتوقع أن تخفض البعثة تدريجياً حجم ملاك الدائرة تماشياً مع التقدم المتوقع إحراره في عملية الانتخابات المحلية، حيث سيتم إنهاء عدد من وظائف المساعدة المؤقتة العامة في الدائرة. وأُبلغت اللجنة أيضاً بأن أي مقترح يُطرح سيظل متوافقاً مع الولاية الانتخابية للبعثة، وأنه كجزء من خطة انتقالية، سيتم في إطار الخفض المحتمل الإبقاء على حد أدنى من القدرة البشرية لضمان استمرار أنشطة بناء قدرات السلطة الوطنية للانتخابات والحكومة وتقديم الدعم لهما كي تتمكن من التخطيط للانتخابات العامة التالية.

باء - الاحتياجات من الموارد

12 - يعكس مجموع الاحتياجات من الموارد المطلوبة للفترة 2022/2023، البالغ 1 087 084 900 دولار، زيادةً بمبلغ 50 489 300 دولار، أو ما يعادل نسبة 4,9 في المائة، مقارنةً بالاعتماد المخصص للفترة 2021/2022 وقدره 1 036 595 600 دولار (انظر الجدول أدناه).

الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	المخصصات	النفقات	المخصصات	تقديرات التكاليف	الفرق	النسبة المئوية
	(2021/2020)	(2021/2020)	(2022/2021)	(2023/2022)	المبلغ	
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	479 285,4	467 679,1	576 938,4	605 014,4	28 076,0	4,9
الموظفون المدنيون	214 387,0	209 224,9	221 795,3	228 668,0	6 872,7	3,1
التكاليف التشغيلية	244 039,3	259 413,8	237 861,9	253 402,5	15 540,6	6,5
إجمالي الاحتياجات	937 711,7	936 317,8	1 036 595,6	1 087 084,9	50 489,3	4,9

ملاحظة: ترد في الفرعين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة (A/76/708) معلومات مفصلة عن الموارد المالية المطلوبة وتحليل للفروق.

1 - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	القوام المأذون به للفترة 2022/2021 ^(أ)	القوام المأذون به للمقترح للفترة 2023/2022	الفرق
المراقبون العسكريون	169	155	(14)
أفراد الوحدات العسكرية	14 231	14 245	14
أفراد شرطة الأمم المتحدة	600	600	-
أفراد وحدات الشرطة المشكّلة	2 420	2 420	-

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

13 - تعكس الموارد المقترحة لتغطية تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة للفترة 2023/2022 زيادة قدرها 28 076 000 دولار، أو 4,9 في المائة، مقارنة بالمبلغ المخصص للفترة 2022/2021. وتعزى الزيادات المقترحة أساساً إلى زيادة الاحتياجات المتصلة بالمراقبين العسكريين (551 500 دولار)، والوحدات العسكرية (20 072 800 دولار)، وشرطة الأمم المتحدة (5 341 500 دولار)، ووحدات الشرطة المشكّلة (2 110 200 دولار) (انظر A/76/708، الفقرات 129-133).

14 - وتعزى الزيادة في الاحتياجات المقترحة للوحدات العسكرية إلى عوامل شتى من بينها ارتفاع تكاليف حصص الإعاشة لأسباب منها تكاليف التعبئة فيما يتصل بالإبرام المتوقع لعقد جديد لحصص الإعاشة اعتباراً من آذار/مارس 2023 (A/76/708، الفقرة 130). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسارها، بأن الاعتماد المقترح المتعلق بالتعبئة والبالغ 5 ملايين دولار القصد منه تغطية تكاليف تشييد وتجهيز مستودع جديد للأغذية على قطعة أرض مقدّمة للأمم المتحدة في إطار عقد حصص الإعاشة الجديد. وأفيدت اللجنة بأن مبلغ 5 ملايين دولار هو تقدير متحفّظ، لأنه يستند إلى التكاليف المتكبّدة في عام 2018 في بعثة بحجم مماثل، ولكنه عدّل ليعكس الفرق في مستوى الأفراد النظاميين. وكان التقييم المالي للعطاءات جارياً، ولن تعرف التكلفة الفعلية إلا بعد إرساء العقد خلال بضعة أشهر.

15 - ويشار إلى أن زيادة الاحتياجات تحت بند المراقبين العسكريين للفترة 2023/2022 تُعزى إلى عوامل من بينها تطبيق معدلات أعلى لبدل الإقامة المقرر للبعثة استناداً إلى المعدلات المنقحة اعتباراً من

1 كانون الثاني/يناير 2022، مقارنةً بالمعدلات المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2021/2022 (A/76/708، الفقرة 129). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه تم بموجب الأمر الإداري ST/AI/2021/2 استحداث منهجية جديدة لتحديد معدلات بدل الإقامة المقرر للبعثات استناداً إلى بيانات تكلفة المعيشة الفعلية التي تجمعها لجنة الخدمة المدنية الدولية، في حين أن المنهجية السابقة - التي اعتمدت في وقت كان فيه الموظفون المعيّنون دولياً لا يزالون مؤهلين للحصول على بدل الإقامة المقرر للبعثات، قبل عملية إصلاح الشروط التعاقدية التي أجريت عام 2009 - كانت تعتمد على مدخلات مستمدة من المستفيدين على الأرض. وبموجب المنهجية الجديدة، تحدّد معدلات بدل الإقامة المقرر للبعثة لسنة تقييمية كاملة، واستناداً إلى بيانات تكلفة المعيشة المنطبقة في 1 كانون الأول/ديسمبر من السنة السابقة. وقد تم في كانون الأول/ديسمبر 2021 نشر المعدلات الخاصة بكل بلد أو منطقة عمليات بعثة للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 في التعميم الإعلامي ST/IC/2021/15 و ST/IC/2021/15/Amend.1. وأفيدت اللجنة بأن الاختلافات في التخفيضات أو الزيادات التي تُجرى للمعدلات بين البلدان ومناطق البعثات هي نتيجة تطبيق المنهجية الجديدة. ويبين الجدول أدناه التغييرات التي أُدخلت على معدلات بدل الإقامة المقرر للبعثة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

تحليل مقارن لمعدلات بدل الإقامة المقرر للبعثة

النسبة المئوية	المعدلات القديمة	المعدلات الجديدة	الزيادة	الوصف
46	69	101	32	الأيام الثلاثون الأولى - الإقامة
58	45	71	26	الأيام الثلاثون الأولى - وجبات الطعام
53	17	26	9	الأيام الثلاثون الأولى - النثریات
51	131	198	67	مجموع بدل الإقامة المقرر للبعثة للأيام الثلاثين الأولى
12	69	77	8	ما بعد الأيام الثلاثين الأولى - الإقامة
18	45	53	8	ما بعد الأيام الثلاثين الأولى - وجبات الطعام
18	17	20	3	ما بعد الأيام الثلاثين الأولى - النثریات
15	131	150	19	مجموع بدل الإقامة المقرر للبعثة لما بعد الأيام الثلاثين الأولى

16 - وتدكر اللجنة الاستشارية بأن مجلس الأمن قرّر، في قراره 2566 (2021)، زيادة الحجم المأذون به لعنصر البعثة العسكري بواقع 2 750 فرداً وزيادة الحجم المأذون به لعنصرها الشرطي بواقع 940 فرداً، انطلاقاً من المستويين المأذون بهما في الفقرة 27 من القرار 2552 (2020). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن نشر الأفراد الإضافيين شهد بعض التأخير مقارنة بالجدول الزمني للنشر الذي شكّل الأساس للميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021. وما نُشر من الوحدات العسكرية كان مستمداً من نظام تآهب قدرات حفظ السلام. وطلبت اللجنة وتلقّت معلومات محدّثة عن الجدول الزمني للنشر التدريجي للأفراد النظاميين الإضافيين (انظر الجدول أدناه). ورُوّدت اللجنة أيضاً بمعلومات عن الموارد المالية المتصلة بنشر الأفراد النظاميين الذين أُنشئوا بنشرهم في قراره 2566 (2021) للفترات المالية 2021/2020 و 2022/2021 و 2023/2022.

الجدول الزمني للنشر

الفئة	النشر الفعلي												النشر المتوقع		
	السقوام المأذون به 2021	تموز/ يوليو 2021	آب/أغسطس 2021	أيلول/سبتمبر 2021	تشرين الأول/ أكتوبر 2021	تشرين الثاني/ نوفمبر 2021	كانون الأول/ ديسمبر 2021	كانون الثاني/ يناير 2022	شباط/فبراير 2022	آذار/مارس 2022	نيسان/أبريل 2022	أيار/مايو 2022	حزيران/يونيه 2022		
الوحدات العسكرية	2 750	40	315	378	378	393	466	466	656	656	893	1 181	2 383		
شرطة الأمم المتحدة	200	59	83	128	148	150	150	150	153	153	164	175	200		
وحدات الشرطة المشكّلة	740	80	80	120	200	200	200	200	200	200	380	560	740		
المجموع	3 690	179	478	626	726	743	816	816	1 009	1 027	1 437	1 916	3 323		

17 - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالأفراد العسكريين وبأفراد الشرطة.

2 - الموظفون المدنيون

الفئة	المعتمد للفترة 2022/2021	الوظائف المشغولة في 28 شباط/فبراير 2022	المقترح للفترة 2023/2022	الفرق
الوظائف الثابتة				
الموظفون الدوليون	694	588	732	38
الموظفون الوطنيون ^(أ)	604	576	614	10
الوظائف المؤقتة	69	56	32	(37)
متطوعو الأمم المتحدة	281	266	294	13
الأفراد المقدمون من الحكومات	108	101	108	-
المجموع	1 756	1 587	1 780	24

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

18 - تمثل الموارد المقترحة للموظفين المدنيين للفترة 2023/2022 زيادة بمبلغ 6 872 700 دولار، أو ما يعادل نسبة 3,1 في المائة، وهو ما يُعزى إلى زيادة الاحتياجات تحت بنود الموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين ومتطوعي الأمم المتحدة، على النحو المفسر في الميزانية المقترحة (انظر A/76/708، الفقرات 135-139). وتشمل التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين ما يلي: زيادة صافية قدرها 24 وظيفة ثابتة ومؤقتة، تشمل إنشاء 26 وظيفة، و 2 من حالات إلغاء الوظائف، و 3 حالات إعادة نذب، وحالة واحدة لإعادة تصنيف وظيفة، و 38 من حالات تحويل الوظائف (انظر الفقرات 19-26 أدناه).

تعليقات وتوصيات بشأن الموارد المتصلة بالوظائف

الوظائف المنشأة

19 - يُقترح إنشاء ما مجموعه 26 وظيفة ثابتة ومؤقتة للفترة 2023/2022، بواقع 12 وظيفة ثابتة (1 ف-3، 6 من فئة الخدمة الميدانية، 5 لموظفين فنيين وطنيين)، ووظيفة مؤقتة برتبة ف-4، و 13 وظيفة مؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة، وذلك على النحو التالي:

(أ) مكتب نائب الممثلة الخاصة للأمين العام (الشؤون السياسية) (دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام): وظيفة مؤقتة واحدة برتبة ف-4 لموظف لإدارة البرامج، كانعكاس لإدراج رئيس عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام ضمن ملاك موظفي البعثة، حيث كانت الوظيفة مدرجة في الميزانية في إطار اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وسيكفل النهج الجديد المقترح، استجابةً لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات، أن تتولى دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام القيادة المباشرة في مجال تقييم التهديدات وتصميم البرامج ورصدها والاضطلاع بأعمال التمثيل مع الجهات الشريكة (A/76/708)، الجدول 3 والفقرتان 53 و 54). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه بالنسبة لجميع برامج دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، فإن كل وظيفة من وظائف موظفي إدارة البرامج في عملية لحفظ السلام أو بعثة سياسية خاصة تُصنّف من خلال عملية للتصنيف أنجزها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام 2020. وتناقش اللجنة هذه المسائل بمزيد من التفصيل في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/76/760)؛

(ب) دائرة السلوك والانضباط⁽¹⁾: ثلاث وظائف ثابتة (لموظفين فنيين وطنيين)، ووظيفة مؤقتة واحدة (لمتطوعي الأمم المتحدة) لموظف معاون معني بالسلوك والانضباط، للقيام بالتعزيز الاستباقي للتدابير الوقائية التي تتخذها البعثة لاحتواء الارتفاع الذي شهد مؤخراً في حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ولمنع أي ارتفاع محتمل للحالات في ظل نشر 690 3 من الأفراد النظاميين الإضافيين وفقاً لما أذن به مجلس الأمن في قراره (2021) 2566 (A/76/708)، الجدول 5 والفقرتان 58 و 59). وتشمل التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين للفترة 2023/2022 لدائرة السلوك والانضباط أربع وظائف ثابتة جديدة (3 لموظفين فنيين وطنيين وواحدة لمتطوعي الأمم المتحدة)، وعملية إعادة ندب واحدة (وظيفة برتبة ف-3 من وظيفة بقيت شاغرة لفترة طويلة في مجال الأمن)، واثنين من عمليات تحويل الوظائف (من وظيفة مساعدة مؤقتة عامة إلى وظيفة ثابتة) (انظر الفقرات 22 (ب) و 26 (ب) و 48 و 49 أدناه)؛

(ج) شعبة حقوق الإنسان⁽²⁾:وظيفتان ثابتتان (لموظفين فنيين وطنيين) لموظف معاون لشؤون حقوق الإنسان، لتعزيز الوجود الميداني للبعثة في بامباري وبريا (مع الإلغاء المقترح لوظيفتين فئة الخدمات العامة الوطنية) لمساعد إداري في كل من بامباري وبريا)، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان

(1) يتألف ملاك الموظفين المعتمد لدائرة السلوك والانضباط من 19 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 مد-1، 1 ف-5، 3 ف-4، و 4 ف-3 (بما في ذلك وظيفة واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة)، و 2 من فئة الخدمة الميدانية، و 2 من وظائف الموظفين الفنيين الوطنيين (بما في ذلك واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة)، و 1 من فئة الخدمات العامة الوطنية، و 5 وظائف مؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة).

(2) يتألف ملاك الموظفين المعتمد لمكتب شعبة حقوق الإنسان من 72 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 مد-1، 1 ف-5، 9 ف-4، 11 ف-3، 5 ف-2، 2 من فئة الخدمة الميدانية، 14 لموظفين فنيين وطنيين، 7 من فئة الخدمات العامة الوطنية، 22 وظيفة مؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة).

أو وطني من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين على ضوء الحاجة إلى العثور على موظفين يتمتعون بالمهارات اللازمة لدعم ولاية البعثة، وتماشيا مع القواعد والأنظمة ذات الصلة في مجال الموارد البشرية. ويُعتبر متطوعو الأمم المتحدة أيضا وسيلة لتعزيز التنوع في القوة العاملة للبعثة: ففي المجمل في عام 2021، كان 53 في المائة من متطوعي الأمم المتحدة من النساء، وكان 85 في المائة منهم من الجنوب العالمي، وكانت هناك 173 جنسية ممثلة في صفوفهم. وأفيدت اللجنة بأن الأولوية تعطى لوظائف متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين، فهؤلاء يمتلكون معرفة وثيقة بالواقع المحلي من حيث الثقافة واللغة وطبيعة الأرض والشبكات القائمة. غير أنه ارتوي أن الوظائف الدولية هي الطريقة الأنسب في كثير من الحالات، ولا سيما في المجالات ذات الطابع الشديد التقنية، حيث تكون الخبرة المحلية محدودة، سواء في المهام الفنية أو مهام دعم البعثة، وكذلك في المجالات التي يكون فيها الحياد التام مطلباً لازماً على ضوء الطابع الحساس للدر الذي يؤديه شاغل الوظيفة.

21 - ومع مراعاة الحاجة إلى دعم بناء القدرات الوطنية، فبالنسبة للوظائف الدولية الـ 12 المقترحة لمتطوعي الأمم المتحدة للفترة 2022/2023، توصي اللجنة الاستشارية بإنشاء 5 منها كوظائف وطنية لمتطوعي الأمم المتحدة و 7 كوظائف دولية لمتطوعي الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، تأمل اللجنة أن تقوم البعثة برصد مشاريع التشييد الجارية وتقييم مدى استمرار الاحتياج الفعلي لوظائف المهندسين الميدانيين الـ 12 من متطوعي الأمم المتحدة على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى ضوء عدد الوظائف الثابتة في قسم الهندسة وإدارة المرافق، توصي اللجنة بإنشاء الوظيفة المقترحة برتبة ف-3 لموظف لإدارة النفايات كوظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة في المرحلة الراهنة.

إعادة نذب الوظائف

22 - تتألف عمليات إعادة النذب المقترحة لثلاث وظائف مما يلي:

(أ) وظيفة واحدة برتبة ف-4 لمرجم تحريري تصبح وظيفة لمساعد خاص في مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام⁽⁵⁾، لدعم الإدارة والرصد الفعالين للمهام الإدارية عن طريق إسداء تفسير الأنشطة المعقدة الصادر بها تكليف وغير ذلك من قرارات الهيئات الحكومية الدولية في ميدان الإدارة والتخطيط والميزنة والتقييم والرصد (انظر A/76/708، الجدول 2 والفقرات 50-52)؛

(ب) وظيفة واحدة برتبة ف-3 لموظف أمن في قسم الأمن تصبح وظيفة لموظف معني بالسلوك والانضباط في دائرة السلوك والانضباط (المرجع نفسه، الجدول 5 والفقرتان 58 و 59؛ وانظر الفقرة 19 (ب) أعلاه). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظيفة ظلت شاغرة لأكثر من 24 شهراً؛

(ج) وظيفة واحدة من فئة الخدمات الميدانية لموظف أمن تصبح وظيفة لموظف نظم معلومات داخل قسم الأمن، لقيادة وحدة جديدة لأمن تكنولوجيا المعلومات (انظر الفقرة 19 (د) أعلاه) وتعزيز قسم الأمن في مجال إدارة وصيانة معدات تكنولوجيا المعلومات وقواعد البيانات، مما سيساعد على تحسين أمن موظفي البعثة وأصولها (A/76/708، الجدول 13 والفقرة 94).

(5) يتألف ملاك الموظفين المعتمد لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام من 27 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 و أ ع، 6 ف-5، 3 ف-4، 3 ف-3، 1 ف-2، 5 من فئة الخدمة الميدانية، 4 موظفين فنيين وطنيين، 2 من فئة الخدمات العامة الوطنية، 2 من وظائف متطوعي الأمم المتحدة).

23 - وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن وظيفة المترجم التحريري برتبة ف-4 كانت قد بقيت شاغرة لأكثر من 24 شهرا، وأن مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام يسعى إلى الحصول على خبرة إدارية إضافية لتقديم الدعم في عمليات التخطيط والرصد والتقييم والإبلاغ فيما يخص مؤشرات الأداء الرئيسية، وذلك لأن المكتب لا يملك الخبرة والتجربة فيما يتصل بعمليات وإجراءات الأمم المتحدة في مجال التمويل والميزنة، وهي أمور لازمة للتعامل مع درجات التعقّد والخصوصية المرتبطة بتقويضات السلطة والامتثال السياساتي، وتحليل السياسات وتطويرها، والمسائل التشغيلية ذات الصلة. وعلى ضوء القدرة المتاحة حاليا للمهام ذات الصلة تحت مظلة دعم البعثة، فإن اللجنة الاستشارية غير مقتنعة بالتبرير الذي قدّم، وهي توصي بعدم قبول مقترح إعادة نذب وظيفة مترجم تحريري برتبة ف-4، الشاغرة منذ أكثر من 24 شهرا، لتصبح وظيفة مساعد خاص (انظر الفقرة 29 أدناه).

إعادة تصنيف الوظائف

24 - من المقترح أن تتم إعادة تصنيف وظيفة برتبة ف-3 لموظف لشؤون حقوق الإنسان إلى الرتبة ف-4 في شعبة حقوق الإنسان⁽⁶⁾، وذلك لدعم عملية إعادة المواءمة الاستراتيجية للأولويات المواضيعية والبرنامجية بحيث تتماشى مع ولاية البعثة، ولتعزيز قدرة الشعبة في مجال التخطيط الاستراتيجي (A/76/708، الجدول 8 والفقرة 71). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن شاغل الوظيفة المقترح إعادة تصنيفها إلى الرتبة ف-4 سيكون مسؤولا عن الإشراف على تخطيط أنشطة حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، إلى جانب تقييم واستعراض وتوجيه مشاريع المكاتب الميدانية والشركاء الخارجيين، كل في مجال اختصاصه. وبينما تحيط اللجنة الاستشارية علما بالمبررات المقدّمة بخصوص مهام الوظيفة المقترح إعادة تصنيفها، فإنها ترى أنه ينبغي بذل جهود لاستيعاب تلك المهام ضمن القدرة المتاحة بالفعل في الشعبة برتبة ف-4 (9 وظائف)، وتوصي بعدم قبول مقترح إعادة تصنيف الوظيفة من الرتبة ف-3 إلى الرتبة ف-4 في المرحلة الراهنة.

تحويل الوظائف

25 - من المقترح تحويل 38 من وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة (4 ف-4، 9 ف-3، 1 ف-2، 17 من فئة الخدمة المدنية، 1 لموظف فني وطني، 6 من فئة الخدمات العامة الوطنية)، وذلك على ضوء الطابع المستمر لمهام كل منها (المرجع نفسه، الفقرتان 17 و 18). ويشير الأمين العام إلى أنه اقترح تحويل 39 وظيفة مؤقتة إلى وظائف ثابتة في مقترح ميزانية البعثة للفترة 2019/2018، وأن اللجنة الاستشارية أوصت بعدم الموافقة على التحويلات المقترحة في ذلك الوقت، وذلك لأنه كان من المقرر إجراء استعراض استراتيجي للبعثة في صيف عام 2018، مع إمكانية إجراء استعراض لملاك الموظفين المدنيين في حال تضمنت نتائج الاستعراض الاستراتيجي توصية بذلك. ومن ثم، فبينما أُجري استعراض استراتيجي في عام 2018 كما كان مقررا، لم يوص بإجراء استعراض لملاك الموظفين المدنيين.

(6) يتألف ملاك الموظفين المعتمد لمكتب شعبة حقوق الإنسان من 72 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 مد-1، 1 ف-5، 9 ف-4، 11 ف-3، 5 ف-2، 2 من فئة الخدمة الميدانية، 14 لموظفين فنيين وطنيين، 7 من فئة الخدمات العامة الوطنية، 22 وظيفة مؤقتة لمنطوعي الأمم المتحدة).

26 - وكما أشير إليه في تقرير الأمين العام، فإن جميع مهام الدعم والمهام الفنية التي تدعّمها التي تدعّمها الوظائف المؤقتة الموافق عليها في إطار في إطار المساعدة المؤقتة العامة هي مهام مطلوبة لإنجاز ولاية البعثة. ويشار أيضا في مقترح الميزانية إلى أن الإنذ الصادر بنشر 3 690 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الإضافيين يمثل زيادة بنسبة 26,9 في المائة في عدد الأفراد النظاميين. وتسعى البعثة إلى مزيد من تعزيز ما هو متاح لها من الدعم المدني والمهام الفنية من خلال التحويلات المقترحة للمهام ذات الطابع المستمر والتي يُتوقع أن تظل الحاجة إليها قائمة طوال فترة ولاية البعثة (المرجع نفسه، الفقرة 18). وتتألف عمليات التحويل المقترحة لـ 38 وظيفة مؤقتة إلى وظائف ثابتة للفترة 2022/2023 مما يلي:

(أ) وحدة مجلس التحقيق: وظيفة واحدة برتبة ف-2 لموظف معاون لمجلس التحقيق (المرجع نفسه، الفقرتان 56 و 57)؛

(ب) دائرة السلوك والانضباط: وظيفة واحدة برتبة ف-3 لموظف معني بالسلوك والانضباط ووظيفة واحدة لموظف فني وطني في دور موظف معاون معني بالسلوك والانضباط (المرجع نفسه، الفقرتان 58 و 59)؛

(ج) مكتب مفوض الشرطة: 3 وظائف برتبة ف-4 لموظفين لشؤون إصلاح الشرطة، وموظف لشؤون تدريب الشرطة، وموظف استشاري لشؤون الشرطة، و 4 وظائف برتبة ف-3 لموظف لإدارة برامج، وموظف لشؤون الموارد بشرية، وموظف قانوني، وموظف معني بالسلوك والانضباط (المرجع نفسه، الجدول 7 والفقرتان 67 و 68)؛

(د) قسم مركز دعم البعثات: وظيفة برتبة ف-4 ووظيفة برتبة ف-3 لموظف لوجستيات، و 4 وظائف من فئة الخدمة الميدانية لمساعدين لشؤون اللوجستيات، ووظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد إداري (المرجع نفسه، الجدول 14 والفقرة 97)؛

(هـ) تقديم الخدمات (مكتب الرئيس): وظيفة برتبة ف-3 لموظف لإدارة البرامج (المرجع نفسه، الجدول 15 والفقرة 98)؛

(و) قسم الهندسة وإدارة المرافق: 9 وظائف من فئة الخدمة الميدانية لفني شؤون هندسية (3)، وكهربائي (3)، وتقني مولدات (1)، وتقني مياه ومرافق صحية (1)، وتقني تدفئة وتهوية وتبريد (1)، و 6 وظائف من فئة الخدمات العامة الوطنية لكهربائي (4)، وميكانيكي مولدات (1)، وعامل سبابة (1) (المرجع نفسه، الجدول 16 والفقرة 103)؛

(ز) قسم المشتريات: وظيفتان برتبة ف-3 لموظفي مشتريات و 3 وظائف من فئة الخدمة الميدانية لمساعدين لشؤون المشتريات (المرجع نفسه، الجدول 17 والفقرة 105).

معدلات الشواغر

27 - يقدم الجدول أدناه موجزا لمعدلات الشواغر الخاصة بالموظفين المدنيين خلال الفترتين 2020/2021 و 2021/2022، وكذلك معدلات الشواغر المقترحة للفترة 2022/2023. وتلاحظ اللجنة الاستشارية عدم إيراد مبررات لتطبيق معدلات شواغر تختلف عن المعدلات الفعلية خلال الفترة الحالية حتى 31 آذار/مارس 2022، وذلك كالاتي: (أ) الموظفون الدوليون: أدرج معدل الشواغر المتوقع عند 13 في المائة، في حين يبلغ المتوسط الفعلي 15,1 في المائة والمعدل الفعلي 15,3 في المائة؛ (ب) الموظفون الفنيون الوطنيون: أدرج معدل

الشواغر المتوقع عند 11 في المائة، في حين يبلغ المتوسط الفعلي 6,5 في المائة والمعدل الفعلي 8,4 في المائة؛ (ج) الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة: أُدرج معدل الشواغر المتوقع عند 5 في المائة، في حين يبلغ كل من المتوسط الفعلي والمعدل الفعلي 3,8 في المائة؛ (ج) موظفو المساعدة المؤقتة العامة الدوليين: أُدرج معدل الشواغر المتوقع عند 15 في المائة، في حين يبلغ المتوسط الفعلي 24,6 في المائة والمعدل الفعلي 21,3 في المائة.

(بالنسبة المئوية)

المدرج في المعدل الفعلي المدرج في المعدل الفعلي في المتوسط الفعلي						
الميزانية للفترة الميزانية للفترة الميزانية للفترة 31 آذار/مارس في 31 آذار/المقترح للفترة						
2023/2022	2022	2022	2022/2021	2021/2020	2021/2020	الفئة
						الموظفون المدنيون
13,0	15,1	15,3	13,0	13,0	13,0	الموظفون الدوليون
						الموظفون الوطنيون
11,0	6,5	8,4	10,5	11,3	8,5	الموظفون الفنيون الوطنيون
5,0	3,8	3,8	4,0	4,2	6,5	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
						متطوعو الأمم المتحدة
7,0	3,8	6,4	5,0	5,8	12,5	الدوليون
2,0	-	-	2,0	2,3	2,0	الوطنيون
						الوظائف المؤقتة
15,0	24,6	21,3	10,0	13,1	16,5	الموظفون الدوليون
-	-	-	-	-	-	الموظفون الفنيون الوطنيون
-	-	-	28,5	14,3	25,0	الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة
2,0	-	6,5	3,0	1,9	3,0	الأفراد المقدمون من الحكومات

الوظائف الشاغرة

28 - عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في 28 شباط/فبراير 2022، من بين الوظائف الشاغرة البالغ مجموعها 147 وظيفة كان هناك 19 وظيفة (1 ف-5، 5 ف-4، 6 ف-3، 2 من فئة الخدمة الميدانية، 4 لموظفين فنيين وطنيين، 1 من فئة الخدمات العامة الوطنية) كانت شاغرة منذ سنتين أو أكثر (ما يتراوح بين 24 و 63 شهرا)، مع تقديم مبررات الإبقاء على الوظائف في المعلومات المقدمة إلى اللجنة. وتلاحظ اللجنة أنه خلال الفترة من آذار/مارس 2021 إلى شباط/فبراير 2022، ارتفع العدد الإجمالي للوظائف الشاغرة من 114 إلى 147 وظيفة، وارتفع العدد الإجمالي للوظائف التي بقيت شاغرة لفترات طويلة من 14 إلى 19 وظيفة.

29 - وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة كررت الإعراب عن قلقها إزاء العدد المرتفع للشواغر في ملاك الموظفين المدنيين، وكررت طلبها إلى الأمين العام أن يكفل ملء الوظائف الشاغرة على وجه السرعة (القرار 298/75، الفقرة 27). وفي القرار نفسه، طلبت الجمعية أيضا إلى الأمين العام أن يستعرض الوظائف الشاغرة منذ 24 شهرا أو أكثر، وأن يقترح في مشروع الميزانية المقبلة إما الاحتفاظ بها، مع تبرير واضح للحاجة إليها، وإما إلغاؤها.

متطوعو الأمم المتحدة

30 - يشار في مقترح الميزانية إلى أن الاحتياجات المخفضة للفترة 2023/2022 تُعزى إلى جملة أمور منها انخفاض بدل المعيشة لمتطوعي الأمم المتحدة، بما يشمل بدل الرفاه، مقارنة بالبدل المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021 (A/76/708، الفقرة 137). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن انخفاض الاحتياجات للفترة 2023/2022 يعكس تصحيح خطأ وقع عن طريق السهو في حساب الاعتماد المخصص لبدلات متطوعي الأمم المتحدة المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترتين 2021/2020 و 2022/2021. وأبلغت اللجنة بأن متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين والدوليين يحصلون على بدل معيشة المتطوعين، مع فرق بدل الرفاه (ألف أو باء) عندما يعملون في مراكز العمل الشاقة. ويكون بدل معيشة الخاص بمتطوعي الأمم المتحدة الوطنيين مستتدا إلى مرتب الدرجة 6 من الرتبة خ ع-2 في جدول المرتبات المحلية، أما المعدل الأساسي بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين فيجري تعديله بتطبيق مضاعف تسوية مقر العمل كما تحدده لجنة الخدمة المدنية الدولية. وتشمل الاختلافات الرئيسية الأخرى في الاستحقاقات بين متطوعي الأمم المتحدة الدوليين والوطنيين المبلغ المقطوع الذي يُدفع عند بدء التكليف وعند انتهائه، وأقساط التأمين، ومدفوعات السفر، وزيارة الوطن، واستحقاقات الراحة والاستجمام، وبدل الإعالة للمعالين المستحقين. وطلبت اللجنة وتلقت معلومات عن المقارنة بين التكاليف السنوية للوظائف المؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين والوطنيين والوظائف الثابتة للموظفين الفنيين الوطنيين (انظر أدناه). وتلقت اللجنة أيضاً تقسيماً للموارد المقترحة في إطار متطوعي الأمم المتحدة للفترة 2023/2022 للبعثة.

(بدولارات الولايات المتحدة)

الفئة	مجموع المرتب الصافي	تكاليف الموظفين العامة	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين للفرد	التكلفة السنوية
الموظفون الدوليون (ف-3، الدرجة 13)	121 834.0	112 453.0	18 558.0	252 845.0
موظف فني وطني (م و - جيم/الدرجة 6)	49 718.9	17 898.8	15 429.6	83 047.3
متطوعو الأمم المتحدة الدوليون	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	80 385.9
متطوعو الأمم المتحدة الوطنيون	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	16 646.1

31 - وتكرر اللجنة الاستشارية توصيتها بأن تقوم الجمعية العامة، حرصاً على الوضوح، بتوجيه طلب إلى الأمين العام ليقدم في ميزانيات البعثات مستقبلاً أرقاماً مفصلة حسب الفئة الدولية أو الوطنية بالنسبة للأفراد من متطوعي الأمم المتحدة، إلى جانب الآثار المالية ذات الصلة. وتأمل اللجنة أيضاً أن تتضمن ميزانيات البعثات مستقبلاً المزيد من الوظائف الوطنية المقترحة لمتطوعي الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء (A/75/822، الفقرة 46).

32 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرات 21 و 23 و 24 أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالموظفين المدنيين.

3 - التكاليف التشغيلية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفرق	تقديرات التكاليف		النفقات حتى 31 آذار/مارس 2022	المخصصات (2022/2021)	النفقات (2021/2020)	المخصصات (2021/2020)	الفرق
	النسبة المئوية	المبلغ					
(3)÷(6)=(7)	(3)-(5)=(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	الفئة
-	-	-	-	-	-	-	مراقبو الانتخابات المدنيين
0,9	9,3	1 022,5	497,0	1 013,2	939,8	1 075,6	الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية
-	-	3 103,4	2 234,8	3 103,4	2 242,9	3 745,9	السفر في مهام رسمية
(11,6)	(8 076,0)	61 557,2	49 409,1	69 633,2	94 952,4	68 254,3	المرافق والبنى التحتية
20,0	3 223,2	19 329,3	13 748,7	16 106,1	16 682,6	16 416,5	النقل البري
21,4	13 414,3	76 006,4	35 024,5	62 592,1	45 208,5	64 946,9	العمليات الجوية
-	-	500,0	272,5	500,0	3 374,4	500,0	العمليات البحرية
1,7	670,9	41 210,9	37 105,8	40 540,0	42 517,9	45 554,8	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
(19,3)	(734,4)	3 067,3	1 433,0	3 801,7	3 312,1	1 803,8	الخدمات الطبية
-	-	-	-	-	-	-	المعدات الخاصة
18,7	7 033,3	44 605,5	45 109,7	37 572,2	47 247,8	38 741,5	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
-	-	3 000,0	2 402,2	3 000,0	2 935,4	3 000,0	المشاريع السريعة الأثر
6,5	15 540,6	253 402,5	187 237,3	237 861,9	259 413,8	244 039,3	المجموع

33 - وتمثل الموارد المقترحة للفترة 2023/2022 زيادة قدرها 15 540 600 دولار، أو 6,5 في المائة، مقارنةً بالموارد المعتمدة للفترة 2022/2021. وتعكس الزيادة المقترحة للفترة 2023/2022 ازدياد الاحتياجات تحت بنود النقل البري، والعمليات الجوية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى، والخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية، ويقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات تحت بندي المرافق والبنى التحتية، والخدمات الطبية (A/76/708، الفقرات 140-147).

تعليقات وتوصيات بشأن التكاليف التشغيلية

34 - اللجنة الاستشارية ليست مقتنعة تماماً بأن المبررات المقدمة تبرّر الاحتياجات من الموارد الواردة أدناه، وتقدم الملاحظات والتوصيات التالية:

(أ) الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية - تعكس الموارد المقترحة البالغة 1 022 500 دولار للفترة 2023/2022 زيادة قدرها 9 300 دولار، أو 0,9 في المائة، مقارنةً بالمخصصات المعتمدة للفترة 2022/2021، في حين بلغت النفقات 939 800 دولار للفترة 2021/2020 و 497 000 دولار حتى 31 آذار/مارس 2022. وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة قد أكدت بشكل متكرر على أن

استخدام الخبراء الاستشاريين الخارجيين ينبغي أن يظل في أدنى مستوى على الإطلاق وأن المنظمة عليها أن تستخدم قدراتها الداخلية للاضطلاع بالأنشطة الأساسية أو لأداء المهام المتكررة على المدى الطويل (القرار 298/75، الفقرة 24). ولذلك فإن اللجنة غير مقتنعة بالزيادة المقترحة في الاحتياجات وتوصي بإجراء تخفيض بنسبة 5 في المائة (51 100 دولار) في الموارد المقترحة تحت بند الخبراء الاستشاريين والخدمات الاستشارية؛

(ب) السفر في مهام رسمية - المقترح هو رصد اعتماد قدره 3 103 400 دولار للفترة 2023/2022، في حين بلغت النفقات الفعلية 2 242 900 دولار للفترة 2021/2020 و 2 234 800 دولار حتى 31 آذار/مارس 2022. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي مواصلة تطبيق الدروس المستخلصة خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد ضرورة زيادة استخدام الاجتماعات الافتراضية وأدوات التدريب المنفّذ عبر الإنترنت، وإبقاء السفر لحضور حلقات العمل أو المؤتمرات أو الاجتماعات عند الحد الأدنى، وتقديم تبريرات مفصلة في حال اقتراح هذا السفر. ولذلك، توصي اللجنة بخفض الموارد المقترحة لبند السفر في مهام رسمية بنسبة 5 في المائة (155 200 دولار). وتناقش اللجنة الاستشارية مسألة السفر في مهام رسمية بمزيد من التفصيل في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/76/760)؛

(ج) النقل البري - تعكس الموارد المقترحة البالغة 19 329 300 دولار للفترة 2023/2022 زيادة قدرها 3 223 200 دولار، أو 20 في المائة، مقارنة بالمخصصات المعتمدة للفترة 2022/2021. وبلغت النفقات الفعلية 16 682 600 دولار للفترة 2021/2020 و 13 748 700 دولار حتى 31 كانون الثاني/يناير 2022. وتُعزى الزيادة المقترحة أساساً إلى الزيادة المتوقعة في استهلاك وقود المركبات إلى 7,4 ملايين لتر بتكلفة أعلى متوسطها 1,649 دولار للتر الواحد، استناداً إلى مستويات الاستهلاك الفعلية للفترة الحالية والاتجاهات الحالية، وذلك فيما يتصل بالنشر المرتقب لعدد إضافي من الأفراد النظاميين، مقارنةً باستهلاك 7,0 ملايين لتر بتكلفة متوسطها 1,401 دولار للتر الواحد كما هو مدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021 (A/76/708، الفقرة 142). وتناقش اللجنة الاستشارية مسألة أوجه القصور المستمرة في إدارة الوقود في الفترتين 35 و 36 أدناه. وتوصي اللجنة الاستشارية ببناء على ذلك بخفض الزيادة المقترحة في الاعتماد المخصص للنقل البري بنسبة 20 في المائة (644 600 دولار)؛

(د) العمليات الجوية - يبلغ الاعتماد المقترح للفترة 2023/2022 ما مقداره 76 006 400 دولار (زيادة بواقع 13 414 300 دولار، أو 21,4 في المائة)، مقارنةً بالموارد المعتمدة للفترة 2022/2021. ويعكس ارتفاع الاحتياجات نقل اعتماد لخدمات أربع منظومات جوية غير مأهولة (انظر الفقرتين 38 و 39 أدناه)، كان مدرجا في الميزانية السابقة في إطار الخدمات الأمنية ضمن بند المرافق والبنى التحتية في الميزانية المعتمدة للفترة 2022/2021؛ وارتفاع متوقع في استهلاك الوقود استناداً إلى أنماط الاستهلاك الفعلية للفترة الحالية وارتفاع أسعار الوقود (A/76/708، الفقرة 143). وبلغت النفقات الفعلية 45 208 500 دولار للفترة 2021/2020 و 35 024 500 دولار حتى 31 كانون الثاني/يناير 2022. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن انخفاض حجم الإنفاق ناجم أساساً عن عوامل خارجية، مثل سوء الحالة الأمنية والأحوال الجوية، والتغيرات في العقود، وحالات التأخر في توقيع طلبات التوريد وما ترتب عليها من تأخر في نشر الأصول الجوية، وارتفاع معدلات عدم صلاحية الأصول الجوية العسكرية للخدمة، مما أدى إلى انخفاض عدد ساعات الطيران الفعلي. ومع مراعاة نمط الإنفاق المنخفض،

وتوصيتي اللجنة الاستشارية بشأن ضرورة ممارسة الإدارة السليمة للوقود (انظر الفقرتين 35 و 36 أدناه) وبشأن مراعاة ساعات الطيران الفعلية لدى التفاوض على عقود المنظومات الجوية غير المأهولة (انظر الفقرتين 39 و 40 أدناه)، توصي اللجنة بتخفيض الاعتماد المقترح للعمليات الجوية بنسبة 5 في المائة (300 800 3 دولار).

إدارة الوقود

35 - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس مراجعي الحسابات وجد اختلالات كبيرة في استهلاك الوقود في البعثة، بما في ذلك حالات استهلاك للوقود بكميات تتجاوز سعة الخزانات والطاقة المنتجة ووحدة استهلاك الوقود القياسية (انظر A/75/5 (Vol. II)، الفقرات 275-272؛ و A/75/822/Add.7، الفقرتان 41 و 42). ويشير المجلس في تقريره الأخير (A/76/5 (Vol. II)، الفقرة 136)، إلى أن أوجه القصور في إدارة الوقود لا تزال قائمة في البعثة، حيث لاحظ أوجه قصور مماثلة لتلك التي حددها في تقريره السابق، ويشير إلى أن توصيته السابقة لا تزال قيد التنفيذ. ويلاحظ المجلس أن البيانات تشير عموماً إلى حدوث إفراط كبير في استهلاك الوقود في عدة بعثات. وفي بعض البعثات، كانت هناك أجزاء مفقودة من بيانات الأميال المقطوعة بسبب وجود خطأ في عدادات المسافات أو عدم وجود هذه العدادات أصلاً، مما يؤدي إلى صعوبة إخضاع المركبات المتأثرة لتقييمات مخاطر الغش، وجرى سوق البعثة مثلاً على ذلك. وأكد المجلس من جديد أن الاستهلاك المفرط للوقود يؤدي إلى تكبد تكاليف إضافية وقد يدل على ارتفاع مخاطر الغش. وعدم إجراء التحليل والتحقيق يعني أن هذا الأمر قد يتكرر دون أن تكون له تداعيات على الأطراف المعنية، مما يؤدي إلى زيادة مخاطر التكاليف الإضافية والغش.

36 - وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة وافقت على إعادة تصنيف وظيفة موظف وقود من الرتبة ف-3 إلى الرتبة ف-4 للفترة 2022/2021 لكفالة تخصيص الموارد الكافية والإدارة الفعالة لوحدة الوقود. وأبلغت اللجنة، بناء على استفسارها، بأن عملية التعيين في الوظيفة المعاد تصنيفها قد تأخرت. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يجري شغل الوظيفة في الوقت المناسب. وقد اتفقت اللجنة الاستشارية مع توصية مجلس مراجعي الحسابات بأن توفر الإدارة التدريب للموظفين المسؤولين من أجل ضمان تسجيل بيانات الوقود على النحو السليم، وبأن ترصد وتحلل استهلاك الوقود بانتظام بهدف كشف الاستهلاك غير المشروع للوقود والتحقيق فيه. وتشدد اللجنة مجدداً على ضرورة أن تعزز البعثة رقابتها الداخلية على إدارة الوقود، بما في ذلك من خلال إعادة تصنيف وظيفة واحدة لموظف معني بالوقود من الرتبة ف-3 إلى الرتبة ف-4 (انظر A/75/822/Add.7، الفقرة 42).

37 - وفي مسألة متصلة، أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن البعثة تواجه تحديات تشغيلية في توزيع الوقود على المواقع الميدانية نظراً لأحوال الطرق السيئة والخطرة، مما يعني وجود مخاطر عالية لوقوع الحوادث المرورية. وبالتعاون مع متعهدي توريد الوقود المتعاقدين معهم وحكومات البلدان المجاورة، أوجدت البعثة مصادر لإمدادات الوقود من البلدان المجاورة. غير أن العامل المقيد بالنسبة للإمدادات القادمة من السودان وجنوب السودان هو أن الوقود يأتي عبر الطرق البرية وأن قدرة ناقلات الوقود محدودة بسبب سوء حالة الطرق، ويتمثل بالنسبة للإمدادات القادمة من تشاد والكاميرون في نقص المتاح من ناقلات الوقود. وبالتالي يستورد البلد المضيف معظم وقوده بواسطة القوارب المسطحة من خارج المنطقة عبر جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المنظومات الجوية غير المأهولة

38 - أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن الاعتماد المخصص للمنظومات الجوية غير المأهولة يبلغ 13 202 800 دولار للفترة 2023/2022، مقارنةً بالموارد البالغة 10 931 000 دولار المعتمدة للفترة 2022/2021 (انظر التفاصيل أدناه). وكان التحوّل المقترح من طلب التوريد الحالي إلى الاستعانة بعقد تجاري لنشر واستخدام المنظومات الجوية غير المأهولة استجابةً لتوصية من مجلس مراجعي الحسابات، وذلك من منطلق أن هذه المنظومات متاحة في السوق بتكنولوجيات متقدمة وأسعار تنافسية. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن البعثة طلبت في المقترح الخاص بالعقد التجاري منظومات تغطّي نطاقات طيران أوسع وساعات أطول، مع خاصية الإقلاع الرأسي التي تنتهي معها الحاجة إلى المدرج وإلى مواقع هبوط.

الموارد المدرجة في الميزانية للمنظومات الجوية غير المأهولة للفترتين 2022/2021 و 2023/2022

(بدولارات الولايات المتحدة)

الوصف	تحت بند المرافق والبنى التحتية للفترة 2022/2021	الميزانية المعتمدة للمنظومات الجوية غير المأهولة	الميزانية المقترحة للخدمات تحت بند
تكلفة الخدمة لمنظومات (1) Orbiter 2 و (3) Orbiter 3	10 201 400	11 893 700	
خدمات التشغيل	729 600	765 000	
مجموع الموارد المدرجة في الميزانية للمنظومات الجوية غير المأهولة	10 931 000	12 658 700	
خدمات العمليات الجوية الأخرى (خدمات الملاحة الجوية وتعبّط الطائرات بالنظم الساتلية)		544 100	
المجموع		13 202 800	

39 - وتذكّر اللجنة الاستشارية بأنه بموجب طلب التوريد الحالي في البعثة، لا يطبق خصم مالي إلا في حالة انخفاض اللياقة التشغيلية المتأصلة عن نسبة 90 في المائة، في حين لا يطبق أي خصم على نقص استخدام المنظومات الجوية غير المأهولة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن المنظمة سعت في مقترح العقد التجاري إلى الحصول على شروط أفضل فيما يتعلق ببند التكاليف من خلال الإعراب عن تفضيل نهج "الدفع عند التكليف بالمهام"، حيث يُدفع لمقدم الخدمة عن عدد الساعات التي تكلف فيها المنظومات الجوية غير المأهولة بتنفيذ المهام. ومع ذلك، أبلغت اللجنة أيضاً بأن عملية طلب تقديم العطاءات التي تدار في المقر لا تزال جارية وأن الشروط النهائية للعقد الجديد لن تُعرف حتى يتم توقيع العقد، وهو ما يُتوقّع حدوثه بانتهاء تموز/يوليه 2022. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة بمعلومات عن الاستخدام الفعلي للمنظومات الجوية غير المأهولة خلال الفترات المالية الثلاث الماضية (انظر أدناه).

استخدام المنظومات الجوية غير المأهولة للفترات 2020/2019 و 2021/2020 و 2022/2021

الفترة	(1)	(2)	(3)=(2)/(1)	(4)	(5)=(4)/(2)
مجموع اللياقة التشغيلية	8 784	8 457	97	5 124	60
بالساعات للفترة					
النسبة المئوية للياقة					
التشغيلية المتأصلة					
بالساعات للفترة					
النسبة المئوية					

الفترة	(1)	(2)	النسبة المئوية للياقة التشغيلية المتصلة بالمتصلة		(5)=(4)÷(2)
			التشغيلية المتصلة	التشغيلية المتصلة	
2021/2020	8 760	8 250	94	4 586	65
2022/2021	5 832	5 758	98	4 601	80

40 - وقد ناقشت اللجنة الاستشارية المسائل المتصلة بالمنظومات الجوية غير المأهولة في تقريرها السابق عن البعثة (A/75/822/Add.7، الفقرات 47-50)، بما في ذلك الاستعراض الذي أجراه مجلس مراجعي الحسابات بشأن العقود وطلبات التوريد المتعلقة بالمنظومات الجوية غير المأهولة (انظر A/75/5 (Vol.II)، الفقرات 146-155). واتفقت اللجنة مع توصيات المجلس بأنه من الممارسات المعتادة في عقود وطلبات التوريد المتعلقة بالمنظومات الجوية غير المأهولة، يتم رصد اعتمادات المدفوعات أو احتساب خصومات المبالغ المردودة تبعاً لمؤشرات أداء رئيسية من قبيل الموثوقية ومدد استخدام أجهزة الاستشعار وساعات الطيران. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يتم تطبيق الدروس المستفادة من نقص الانتفاع بالمنظومات الجوية غير المأهولة لدى التفاوض على العقود التجارية الجديدة بغية التنفيذ الكامل لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات وتحقيق الفعالية من حيث التكلفة.

الأنشطة البرنامجية

تقديم الدعم للمحكمة الجنائية الخاصة

41 - في إطار الأنشطة البرنامجية الأخرى، يشار إلى أنه فيما يتعلق بالعدالة والمؤسسات الإصلاحية (المحكمة الجنائية الخاصة)، ستواصل البعثة دعم التشغيل الكامل للمحكمة لكفالة استمرار التحقيقات الجارية، بما في ذلك تعزيز الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة لكي يدعم المحكمة بأسرها. وستعمل البعثة عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن إطار المشروع المشترك للمحكمة الجنائية الخاصة (A/76/708، الفقرة 125 (أ)). وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن الميزانية التقديرية للمحكمة للسنتين الماليتين 2022 و 2023، حيث تمتد السنة المالية من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر (انظر الجدول أدناه). وتلاحظ اللجنة من الجدول أن تكاليف الموظفين تشكل عموماً ما بين 70 و 80 في المائة من الميزانية الإجمالية للمحكمة.

الميزانية التقديرية للمحكمة الجنائية الخاصة للفترتين الماليتين 2022 و 2023

السنة المالية	الاحتياجات		المبلغ الذي ينبغي تعبئته	تعليقات
	الميزانية المتوقعة	المبلغ المتاح		
2022	9 276 153	6 507 066	2 769 087	فيما يلي مصادر تمويل المبلغ المتاح: البعثة (58 في المائة)، الاتحاد الأوروبي (9 في المائة)، الولايات المتحدة الأمريكية (17 في المائة)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (12 في المائة)، هولندا (4 في المائة).
2023	13 870 609	13 870 609	13 870 609	ويوجه عام، تشكل تكاليف الموظفين ما بين 70 و 80 في المائة من الميزانية الإجمالية للمحكمة. وستزداد هذه التكلفة بعد ملء الوظائف الشاغرة حالياً.

42 - كما طلبت اللجنة الاستشارية وتلقت إفادة بخصوص مساهمات البعثة (في إطار الشركاء المنفذين) في ميزانيات المحكمة الجنائية الخاصة منذ إنشائها وحتى 31 آذار/مارس 2022 (انظر الجدول أدناه). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن البعثة بدأت تقديم المساهمات في المحكمة الجنائية الخاصة منذ إنشائها، وأنها تساهم حالياً بنسبة 58 في المائة من الموارد المتاحة لميزانية المحكمة لعام 2022. وتأمل اللجنة أن تقدم البعثة في مشروع الميزانية المقبل معلومات عن المبالغ التي تم حشدتها من الجهات المانحة، وأنماط الإنفاق منذ إنشاء المحكمة، والاستراتيجية المتبعة من أجل إيجاد تمويل مستدام للمحكمة.

الموارد المالية المقدّمة للمحكمة الجنائية الخاصة منذ إنشائها وحتى 31 آذار/مارس 2022

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

نوع النفقات	الفعلي 2017/2016	الفعلي 2018/2017	الفعلي 2019/2018	الفعلي 2020/2019	الفعلي 2021/2020	الفعلي 2022/2021	المجموع
تكاليف الموظفين والأفراد في إطار الشركاء المنفذين	925,4	1 871,3	2 747,0	2 165,4	2 211,8	814,8	10 735,7
السفر في إطار الشركاء المنفذين	-	79,9	41,7	104,9	40,2	-	266,7
الخدمات التعاقدية في إطار الشركاء المنفذين	252,5	596,9	726,1	1 067,4	162,5	220,0	3 025,4
المركبات والمعدات والأثاث في إطار الشركاء المنفذين	811,6	359,0	247,0	741,0	456,5	-	2 615,1
اللوازم والسلع والمواد والتكاليف التشغيلية في إطار الشركاء المنفذين	289,1	828,5	552,1	259,7	1 895,3	120,2	3 944,9
المجموع الفرعي	2 278,6	3 735,6	4 313,9	4 338,4	4 766,3	1 155,0	20 587,8
تكاليف الدعم البرنامجي	151,7	199,1	280,0	300,9	328,4	80,8	1 340,9
المجموع	2 430,3	3 934,7	4 593,9	4 639,3	5 094,7	1 235,8	21 928,7

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعادة إلى الوطن

43 - تبلغ الموارد المقترحة 6 400 000 دولار للفترة 2023/2022، ويرد توزيع الموارد في الفقرة 118 من الميزانية المقترحة (A/76/708). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يُدار بواسطة السلطات الوطنية ويدعمه شركاء دوليون. وتدعم البعثة عمليات نزع السلاح والتسريح التي تضطلع بها الأفرقة الوطنية المتنقلة، بينما يدعم البنك الدولي إعادة الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي للمقاتلين السابقين المسرّحين، وذلك من خلال الهيئات الوطنية وبالاشتراك مع الشركاء المنفذين (المنظمة الدولية للهجرة ووكالة المساعدة في مجالي التعاون التقني والتنمية). وتم نشر 60 في المائة من الموظفين العاملين في قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سبعة مكاتب ميدانية (بور، وبوسانغوا، وبانغاسو، وبريا، وكاغا باندورو، ونديلي، وبيراو)، بينما يوجد 40 في المائة منهم في بانغي. ومن أجل استخدام موارده البشرية الحالية بكفاءة وفعالية لتوسيع نطاق مشاريع الحد من العنف المجتمعي ومواصلة مشاريع برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قام القسم بإعادة توزيع موظفيه الحاليين وإعادة ترتيب مهامهم حسب الأولوية لتعزيز الانتشار في المواقع الميدانية.

44 - وفيما يتعلق بالموارد الخارجة عن الميزانية المتاحة للبعثة، أبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأن البعثة تتلقى أيضاً تمويلاً من حكومة كندا ومن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك

كالآتي: (أ) المنحة المقدمة من حكومة الولايات المتحدة بدأت في عام 2016، وهي مقدّمة خصيصاً لدعم تنفيذ عمليات نزع السلاح والتسريح التي لا تغطيها الأموال البرنامجية للبعثة، مثل توفير اللوجستيات اللازمة لإنشاء وتفعيل الأفرقة المتنقلة التابعة لوحدة تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن التابعة لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى؛ (ب) الأموال المقدّمة من حكومة كندا هي أموال مُنحت إلى البعثة في بادئ الأمر من البعثة السابقة لها (بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى) في عام 2015، وقد أعيد توظيفها منذئذ لتغطية الاحتياجات العاجلة في تنفيذ أنشطة الحد من العنف المجتمعي لتكملة الأموال المخصّصة لبرامج البعثة.

45 - وتذكّر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة شددت في قرارها 298/75 على المساهمة المهمة التي تقدمها الأنشطة البرنامجية في تنفيذ ولايات البعثة، بما في ذلك لمنع نشوب النزاعات وحلها، وعلى أن جميع هذه الأنشطة يجب أن تكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً بولايات البعثة. وطلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يكفل تحمل البعثة المسؤولية عن استخدام أموالها البرنامجية وخضوعها للمساءلة عن ذلك، انسجاماً مع التوجيهات ذات الصلة بهذا الموضوع وفي ظل مراعاة السياق المحدد الذي تعمل فيه البعثة (القرار 298/75، الفقرتان 21 و 22).

المشاريع السريعة الأثر

46 - حُدّد الاعتماد المقترح البالغ 3 000 000 دولار للمشاريع السريعة الأثر للفترة 2023/2022 عند نفس المستوى المعتمد للفترة 2023/2021. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، بأنه في حين أن المشاريع السريعة الأثر لا تزال تشكل آلية رئيسية لبناء الثقة لدى سكان جمهورية أفريقيا الوسطى في ولاية البعثة وفي عملية السلام، يجب أيضاً إدراك أن تنفيذ البرنامج لا يزال يواجه تحديات داخلية وخارجية في السياق القطري وبسبب استمرار حالة انعدام الأمن والاعتقال منذ عام 2015. ومن بين المشاريع البالغ مجموعها 46 مشروعاً، تعرّض 12 مشروعاً للتخريب أو التدمير خلال الانتخابات الوطنية في عام 2020. وتأمّل اللجنة الاستشارية أن تواصل البعثة كفاءة أن تعود مشاريعها السريعة الأثر بالنفع على السكان المحليين، على النحو المنشود، ودون أي ازدواجية في المرافق والخدمات المقدمة. وتأمّل اللجنة كذلك أن تُقدّم معلومات محدّثة عن المشاريع، بما في ذلك عن المواقع والتخطيط والتنفيذ والتقييم، في سياق مقترح الميزانية المقبل (A/76/760/Add.4، الفقرة 33).

47 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها الواردة في الفقرة 34 أعلاه، بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالتكاليف التشغيلية.

خامساً - مسائل أخرى

منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين

48 - أشير إلى أن البعثة ستعزّز الجهود الرامية إلى منع ومكافحة أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بالاعتماد على إطارها السنوي لإدارة مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/76/708، الفقرة 40). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه وفقاً لإطار إدارة المخاطر الخاص بالبعثة، تتسم تقييمات المخاطر لجميع معسكرات الأمم المتحدة، ولا سيما تلك الخاصة بالعناصر العسكرية والشرطة، بأهمية بالغة من أجل تحديث وتصميم وظيفة إدارة المخاطر المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. وخلال الفترة 2021/2020،

أجرت البعثة، من خلال دائرة السلوك والانضباط التابعة لها، 127 عملية تقييم مخاطر شملت قواعد العمليات العسكرية المؤقتة والدائمة، وقدمت عدة توصيات للتخفيف من المخاطر التي تبين أنها أسفرت عن ادعاءات بحدوث حالات استغلال وانتهاك جنسيين وغير ذلك من أشكال سوء السلوك في الماضي. بيد أنه خلال الجائحة، وكمبادرة لسد الفجوة وضمان إجراء جميع تقييمات المخاطر المقررة، تم وضع "آلية للتقييم الذاتي للمخاطر من جانب الوحدات الوطنية" بجهد مشترك بين قوة البعثة ودائرة السلوك والانضباط. ولدى البعثة خطة عمل بخصوص الاستغلال والانتهاك الجنسيين (تستند إلى استراتيجية من ثلاثة محاور: الوقاية، والإنفاذ، والتدابير الإصلاحية - مساعدة الضحايا). ويتم تحديث خطة العمل بوتيرة نصف سنوية، وقد تم تنفيذها قبل عام 2021، ولئن كان ذلك ضمن حدود الموارد المتاحة خلال جائحة كوفيد-19 والحالة الأمنية السائدة، مما حدّ من فرص تنقل الأفراد داخل البلد.

49 - وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة أعربت عن القلق إزاء الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين التي أُبلغ عنها في بعثات حفظ السلام، وطلبت إلى الأمين العام مواصلة تنفيذ سياسته القائمة على عدم التسامح إطلاقاً بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين فيما يتعلق بجميع الأفراد المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة (القرار 298/75، الفقرة 39). وتذكر اللجنة أيضاً بالموقف الجماعي الذي اتخذته الجمعية بالإجماع بأنه لا مجال لإطلاقاً للقبول ولو بحالة واحدة يثبت فيها وقوع الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/76/774، الفقرة 17).

صندوق بناء السلام

50 - عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن جمهورية أفريقيا الوسطى من البلدان المستحقة للحصول على تمويل من صندوق بناء السلام، وأن حجم ميزانية حافظة الفترة 2023/2022 يبلغ 10,5 ملايين دولار، مع إمكانية الزيادة إلى 12 مليون دولار. وتتعاون البعثة مع فريق الأمم المتحدة القطري لتنفيذ المشاريع الممولة من صندوق بناء السلام، ولا سيما المشاريع المتعلقة بالآتي: (أ) مكافحة الاتجار بالأشخاص والجريمة المنظمة عبر الوطنية، الذي ينفذه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للهجرة؛ (ب) توفير الحلول الدائمة للمشردين داخليا والعائدين، الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ (ج) إدارة الترحال الرعوي والحوار المجتمعي، الذي تنفذه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي

51 - تلقت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، معلومات عن التوازن بين الجنسين في البعثة خلال الفترات الأربع الماضية. وتلاحظ اللجنة أنه، مقارنةً ببيانات 30 حزيران/يونيه 2018، كانت النسب المئوية للموظفات في جميع الفئات في 30 حزيران/يونيه 2021 (باستثناء فئة الخدمة الميدانية) قد ارتفعت. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن النسب المئوية للموظفات في مختلف الفئات قد تذبذبت خلال الفترة نفسها. وأبلغت اللجنة بأنه بينما تبذل البعثة قصارى جهدها لزيادة عدد الموظفات، فإنها لا تزال تواجه تحديات في تحقيق التوازن بين الذكور والإناث في صفوف الموظفين. ولا تزال البعثة تطلب من المديرين المكلفين بالتعيين أن يجتهدوا في السعي إلى تقديم قائمة مرشحين متوازنة جنسانياً في كل مرحلة من مراحل عملية الاستقدام، وإيلاء الأولوية لاستبقاء الموظفات المعيّنات في بعثات يجري تقليص حجمها بعقود دائمة أو مستمرة أو محددة المدة. وتلقت اللجنة أيضاً معلومات عن التمثيل الجغرافي في البعثة، وتبين منها أن الموظفين الدوليين البالغ

عددهم 635 موظفاً قد أتوا من 95 دولة عضواً. وتذكر اللجنة الاستشارية بأنها رحبت بارتفاع النسب المئوية العامة لتمثيل الموظفين في البعثة وتأمل أن تواصل البعثة بذل المزيد من الجهود لزيادة تمثيل المرأة والتمثيل الجغرافي في صفوف الموظفين من جميع الفئات (انظر أيضاً A/75/822/Add.7، الفقرة 63).

استرداد التكاليف

52 - أبلغت اللجنة الاستشارية، بناءً على استفسارها، بأنه وفقاً لتوجيهات الأمم المتحدة بشأن استرداد التكاليف الصادرة في كانون الأول/ديسمبر 2021، فإن الفرق بين الإيرادات القابلة للإنفاق والإيرادات غير القابلة للإنفاق هو كالتالي: (أ) الإيرادات القابلة للإنفاق، وهي التي تتولد عن طريق استرداد تكاليف الخدمات المقدمة دون رصد مخصص في الميزانية لمقدم الخدمة، يتم تخصيصها مجدداً لمقدمي الخدمات لتغطية المصروفات المرتبطة بالخدمة المقدمة⁽⁷⁾؛ (ب) الإيرادات القابلة للإنفاق، وهي التي تتولد عن طريق آليات استرداد تكاليف الخدمات المقدمة مع رصد مخصص في الميزانية لمقدم الخدمة، تتم إعادتها إلى الدول الأعضاء⁽⁸⁾. وأفيدت اللجنة بأنه لم يتولد لدى البعثة مبالغ كبيرة من الإيرادات غير القابلة للإنفاق، وبالتالي لا توجد مبالغ متوقعة للفترة 2023/2022 مدرجة في المعلومات المقدمة إلى اللجنة.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

53 - عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن البعثة أجرت تحليلاً للتكلفة والعائد في تشرين الأول/أكتوبر 2021 للمفاضلة بين الخيارات الثلاثة لإدارة فرادى الموظفين المتعاقدين، ألا وهي الإدارة الذاتية من جانب البعثة، أو التعاقد مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أو الاستعانة ببائع تجاري. وعلى ضوء التحليل، وعلى الرغم من أن خيار الاستعانة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ينطوي على تكلفة أكبر، اعتبرت البعثة أن هذا الخيار أكثر ملاءمة للأسباب التالية:

(أ) وفقاً لسياسة المنظمة فيما يتعلق بالاستعانة بفرادى الموظفين المتعاقدين، تُمنح العقود لفترات تسعة أشهر تعقبها فترة توقف مؤقتة إلزامية مدتها ثلاثة أشهر. ومع محدودية القدرات المتوفرة في مجال الموارد البشرية، ولا سيما في المجالات التقنية، تستثمر البعثة قدراً كبيراً من الوقت والجهد في تدريب فرادى الموظفين المتعاقدين خلال فترة خدمتهم الممتدة لتسعة أشهر. ولضمان استمرارية الخدمة، تضطر البعثة عند انتهاء العقد الذي مدته تسعة أشهر إلى تعيين أفراد تعاقدين جدد لفترة ثانية مدتها تسعة أشهر وتدريب مجموعة جديدة من الموظفين في نفس المجالات الوظيفية والتقنية. وبالتالي، يصبح التوقف الذي مدته ثلاثة أشهر هو في واقع الأمر توقف لمدة تسعة أشهر. ويؤثر نظام المناوبة هذا بشدة على قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها، وفي كثير من الأحيان، عندما تنقضي فترة الأشهر التسعة الثانية، يكون فرادى الموظفين المتعاقدين الذين جرى تدريبهم خلال الفترة الأولى قد أصبحوا غير متاحين، حيث يكونون قد وجدوا فرصة عمل أخرى. ونتيجة لذلك، تضطر البعثة لبدء فترة تسعة أشهر ثالثة بالاستعانة بوافدين جدد يتعين تدريبهم أيضاً. وتتلقى البعثة بانتظام شكاوى ورسائل إعراب عن عدم الرضا من السكان المحليين، ولا سيما في

(7) يتكون معظم إيرادات استرداد التكاليف التشغيلية من النوع "القابل للإنفاق". ومن أمثلة ذلك توفير الوقود لأطراف ثالثة. وتعتبر الإيرادات المتأتمية من الوقود المباع إلى أطراف ثالثة قابلة للإنفاق لأن هذه الأموال تُستخدم لتغطية التكاليف المتكبدة.

(8) من أمثلة ذلك توفير النقل الجوي بواسطة الرحلات الجوية المنتظمة. وبما أن التكلفة المتكبدة في توفير خدمات النقل الجوي تكون مدرجة بالفعل في الميزانية، فإن أي إيرادات متولدة تكون قابلة للرد إلى الدول الأعضاء، ولا يجوز أن يستخدمها مقدم الخدمة.

المناطق الإقليمية، بسبب التحولات المستمرة التي تطرأ على تعيينات فرادى المتعاقدين وفقا لسياسة المنظمة. وعلاوة على ذلك، فإن عبء العمل الذي ينطوي عليه إدارة فرادى الموظفين المتعاقدين المتوازين يوجّه طاقات الموارد البشرية صوب مهام أخرى خلاف الوظائف الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، يكثُر حدوث حالات التأخّر في دفع مرتبات فرادى الموظفين المتعاقدين، مما أوجد حالة من عدم الرضا في صفوفهم ودفعهم إلى إعلان الإضرابات المتكررة؛

(ب) يقدّم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع نظاما أكثر سلاسة للاستعانة بفرادى الموظفين المتعاقدين وإدارتهم. ونظرا للاعتماد بشكل مستمر على فرادى الموظفين المتعاقدين، لم يعد من الممكن إدارة فرادى الموظفين المتعاقدين داخليا بشكل مستدام دون زيادة كبيرة في عدد الموظفين في قسيمي الموارد البشرية والمالية والميزانية في البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المكتب لديه نظام متقدّم جدا يتيح معالجة العقود وتجهيز كشوف المرتبات على دفعات كبيرة مرة واحدة إذا تمّت تغذيته بالبيانات ذات الصلة. ولذلك فإن الاستعانة بالمكتب يمكن البعثة من القضاء على حالات التأخّر في دفع مرتبات فرادى الموظفين المتعاقدين؛

(ج) تحت مظلة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، يُمنح فرادى الموظفين المتعاقدين قدرا أكبر من المزايا والاستحقاقات، مثل استحقاق 1,5 يوم في الشهر يُضاف إلى رصيد الإجازة السنوية، ويوم واحد في الشهر من الإجازة المرضية، واستحقاق إجازة أمومة لمدة ثلاثة أسابيع للنساء، وهي استحقاقات لا تقدّم بموجب أحكام الأمر الإداري ST/AI/2013/4 بشأن الخبراء الاستشاريين وفرادى المتعاقدين. وهذه الاستحقاقات تشكل حافزا كبيرا لفرادى الموظفين المتعاقدين.

54 - وتلقت اللجنة الاستشارية أيضا معلومات عن أعداد ومجالات الموظفين المتعاقدين الذين يديرهم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مع التكاليف الإجمالية. وترد أدناه قائمة بالمشاريع المنفذة من خلال المكتب للفترتين 2021/2020 و 2022/2021 والمقررة للفترة 2023/2022.

قائمة المشاريع التي نفذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في الفترتين 2021/2020 و 2022/2021 والمقررة للفترة 2023/2022

بآلاف دولارات الولايات المتحدة

نوع النشاط	الفعلي للفترة 2021/2020	المعتمد للفترة 2022/2021	المقترح للفترة 2023/2022
برامج الحد من العنف المجتمعي في بانغي	6 880,3	4 309,5	5 800,0
صيانة مدفن النفايات في كولونغو	1 785,3	-	250,0
إدارة الخدمات التعاقدية الفردية	9 742,7	9 120,0	10 817,4
الإجراءات المتعلقة بالألغام	5 094,0	6 440,0	9 880,3
المجموع	23 502,3	19 869,5	26 747,7

55 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه من خلال تعاقد البعثة مع فرادى الموظفين المتعاقدين عن طريق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، فإنها لا تتبع سياسة الأمم المتحدة المتعلقة بالموارد البشرية فيما يتعلق بهؤلاء الموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الممارسة تترتب عليها آثار مالية إضافية على المنظمة. وترى اللجنة أنه كان ينبغي توجيه انتباه الجمعية العامة إلى التحديات التي تواجهها

البعثات الميدانية في اتباع سياسات الأمم المتحدة للموارد البشرية فيما يتعلق بهذه الفئة، وذلك بغية إيجاد حلول لمعالجة هذه التحديات.

المبادرات البيئية

56 - ناقشت اللجنة الاستشارية المبادرات البيئية للبعثة في تقريرها السابق (A/75/822/Add.7، الفقرة 62). ويشار في مقترح الميزانية إلى أن البعثة ستواصل تنفيذ تدابير التخفيف من أثرها البيئي والحد من بصمتها البيئية العامة، وأن الميزانية المقترحة تشمل اقتناء ستة نظم هجينة تعمل بالطاقة الفولطاضوئية ووقود الديزل، بقدرات مختلفة، ليتم تركيبها في مختلف مواقع البعثة للحد من اعتمادها على توليد الطاقة بالديزل (A/76/708، الفقرة 42). وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة لاحظت التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية البيئية المتعددة السنوات للحد من الأثر البيئي لعمليات حفظ السلام، وطلبت إلى الأمين العام أن يعزز التدابير المتخذة لتنفيذ الاستراتيجية في جميع بعثات حفظ السلام، انسجاماً مع الركائز الخمس للاستراتيجية ووفقاً للولايات التشريعية، والظروف الخاصة القائمة في الميدان، وفي امتثال تام للقواعد والأنظمة ذات الصلة بالموضوع (القرار 298/75، الفقرة 33).

سادسا - الخلاصة

57 - يرد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل البعثة للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 في الفرع الخامس من تقرير الأداء (A/76/572). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُقَيَّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ 1 393 900 دولار للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، وكذلك الإيرادات الأخرى البالغة 20 170 800 دولار المتأتية من إيرادات الاستثمار (200 753 دولار)، والإيرادات الأخرى/المتنوعة (600 274 دولار)، وإلغاء التزامات الفترات السابقة (19 143 000 دولار)، للفترة المنتهية في 30 حزيران/يونيه 2021.

58 - وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل البعثة للفترة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023 في الفرع الرابع من الميزانية المقترحة (A/76/708). ومع مراعاة الملاحظات والتوصيات الواردة أعلاه، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض الموارد المقترحة بمقدار 200 722 4 دولار، من 1 087 084 900 دولار إلى 1 082 362 700 دولار. وبناء على ذلك، توصي اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مبلغ 1 082 362 700 دولار للإنفاق على البعثة خلال فترة الاثني عشر شهراً الممتدة من 1 تموز/يوليه 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2023.